للتواصل: فاكس 222 72 830 - 222 72 857
إيميل majlisalomma@alanba.com.

أمة 2016

ثمّن جهودهم المبذولة وشكرهم على دورهم وعملهم والمسؤوليات التي اضطلعوا بها

الخالد لرئيس وأعضاء لجنة فحص طلبات الترشيح للمجلس: تساهمون في اكتمال العملية الانتخابية

استقبل نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد في مكتبه بمقر وزارة الداخلية «مبنى نواف الأحمد» أمس، بحضور وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان الفهد، والمستشار الخاص له الفريق م.الشيخ أحمد العبدالله الخليفة، والمحامي العام الأول رئيس لجنة فحص طلبات الترشيح لعضوية مجلس الأمة المستشار سلطان ماجد بوجروة، وأعضاء اللجنة. ورحب الشيخ محمد الخالد برئيس وأعضاء اللجنة، وشكرهم على دورهم وعملهم والمسؤوليات التي اضطلعوا بها، مقدرا لهم هذا الجهد، ومثنيا على الجهود المبذولة في هذا الصدد. وطالبهم باستمرار ومتابعة ما يقومون به من أعمال، مؤكدا أنهم يقومون بمهمة أساسية تسهم باكتمال العملية الانتخابية بكل ملامحها. بدوره، توجه المستشار سلطان ماجد بوجروة بالشكر والتقدير للشيخ محمد الخالد على دعمه ومساندته لعمل اللجنة ولكي تؤدي المسؤوليات الملقاة على عاتقها على خير وجه.

الشيخ محمد الخالد خلال استقبال رئيس وأعضاء لجنة فحص طلبات الترشيح لمجلس الأمة بحضور سليمان الفهد

«الاستئناف» تفصل في ترشح دشتي الأسبوع المقبل

مؤمن المصري

حجزت الدائرة الإدارية بمحكمة الاستئناف الطعن المرفوع من الحكومة ضد حكم أول درجة القاضي بتمكين النائب السابق عبدالحميد دشتي من تقديم أوراق ترشحه لانتخابات مجلس الأمة من خلال توكيل ابنه لجلسة 8 الجاري للحكم. وأمام محكمة الاستئناف قال محامي الحكومة لابد أن يقدم دشتي أوراق ترشحه بنفسه للتأكد من تمكنه من القراءة والكتابة فلا يجوز ترشحه من خلال توكيل لابنه. وردا على دفاع الحكومة ترافع المحامي يوسف دشتي عن شقيقه د.عبدالحميد قائلا: إن الأصل في الأمور الإباحة طالما انه ليس هناك نص يمنع المرشح من توكيل أي شخص لينوب عنه في تقديم أوراق ترشحه. وأضاف: لو أراد المشرع تقييد النص بوجوب تقديم الأوراق من قبل المرشح نفسه لنص صراحة على ذلك. وبين المحامي دشتي ان النائب السابق عبدالحميد دشتي يجيد القراءة والكتابة، حيث كان نائبا بمجلس الأمة في 3 مجالس متتالية وهو حاصل على الدكتوراه في القانون مما يؤكد أن شرط إجادة القراءة والكتابة متوافر لديه.

«الإدارية» تلغي شطب ترشح العازمي

مؤمن المصري

قضت الدائرة الإدارية الأولى بالمحكمة الكلية بقبول الطعن المقدم من المرشح فواز العازمي على قرار وزير الداخلية برفض طلب ترشحه لانتخابات مجلس الأمة وقضت المحكمة بقبول أوراق ترشحه مع إلزام المدعى عليهما بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة. كان العازمي قد تقدم بأوراق ترشحه لانتخابات مجلس الأمة 2016 إلا أنه صدر قرار من وزير الداخلية بشطبه من كشوف المرشحين، فأقام دعوى إدارية من خلال محاميه عادل عبدالهادي الذي ترافع أمام المحكمة، مفندا ظروف الدعوى، مؤكدا أحقية موكله في الترشح للانتخابات

أكد ضرورة إنجاز قانون يلزم الحكومة بعدم زيادة أسعار البنزين إلا عن طريق المجلس

مبارك الخرينج: البلاد بحاجة ماسة للاتفاقية الأمنية

شدد نائب رئيس مجلس الأمة السابق ومرشح الدائرة الرابعة مبارك الخرينج على ضرورة ان يسارع المجلس والحكومة المقبلان لإقرار قانون الاتفاقية الأمنية لتكون واقعا، مشيرا الى ان الكويت أحوج ما تكون في الوقت الحالي وأكثر من اي وقت مضى لهذه الاتفاقية.

وقال الخرينج في تصريح صحافي ان مرسوم حل مجلس الأمة وما جاء به من أسباب أمنية وإقليمية تحتم على السلطتين السعي الى إقرار الاتفاقية الأمنية والتعديل بها بما يتناسب مع الدستور وقوانين الدولة، مؤكدا ان دول مجلس التعاون يجب ان تكون قوة أمنية واحدة في ظل الظروف الإقليمية والأمنية الراهنة.

وشدد الخرينج على ضرورة التمسك بالوحدة الوطنية والابتعاد عن العنصرية والقبلية والطائفية، مطالبا بالجميع الوقوف خلف صاحب السمو الأمير وتوجيهاته.

وأكد الخرينج أهمية عدم المساس بجيب المواطن، مشيرا الى ان الحكومة تفردت بالقرار وأقرت زيادة أسعار البنزين في عطلة المجلس وهذا ما رفضناه كنواب، لافتا الى انه كان أول من تصدى لقانون الحكومة الخاص بزيادة تعرفة الكهرباء والماء على المواطنين حتى تم استثناء المواطن من هذا القانون.

مبارك الخرينج

ضرورة التمسك بالوحدة الوطنية والابتعاد عن العنصرية والقبلية والطائفية

وقال الخرينج: في المجلس المقبل سنرفض زيادة البنزين جملة وتفصيلا وسنتصدى لأي إجراءات حكومية تضر المواطن، كما اننا سنشدد على ضرورة الا يتم للحكومة السماح بزيادة أسعار المحروقات خاصة البنزين إلا عن طريق مجلس الأمة من خلال تعديل القانون القديم الذي يتيح للحكومة زيادة أسعار ذلك دون الرجوع للمجلس، مؤكدا ان هذا القانون صدر عن مجالس سابقة ويجب تعديله بما يضمن عدم المساس بالمواطن.

وقال سيكون لنا موقف حازم تحت قبة عبدالله السالم ونحاسب كل من تسول له نفسه الضرر بالمواطن والأسرة الكويتية بشكل عام.

وأضاف قائلا: كان من المفترض ان تلجأ الحكومة للتجار أو الشويخ الصناعية بدلا من اللجوء مبكرا لجيب المواطن، مشيرا الى انهم استسهلوا طريق المواطن من خلال هذه الزيادة رغم ان المواطن مستعد لان يضحي من أجل بلده إذا دعت الحاجة لكن تبين ان العجز المالي غير حقيقي، موضحا ان جيب المواطن كان من المفترض ان يكون آخر الحلول وليس أولها.

وشدد الخرينج على ضرورة ان يحسن الناخب الاختيار لنواب الأمة بحيث يختار الناخب من يمثله خير تمثيل ولا يمثل عليه فالوطن بحاجة الى نواب حقيقيين يحملون هموم الوطن والمواطن على عاتقهم ويحافظون على المال العام والمكتسبات الدستورية للشعب.

وطالب بان تكون الحكومة على قدر تحديات المرحلة المقبلة، مشيرا الى اننا نتطلع الى حكومة وطنية كما يجب ان يكون المجلس المقبل برلمانا يحدث نقلة نوعية على الكويت بشكل عام ويدعم المواطنين بشكل خاص ويساهم في رفع المستوى المعيشي للأسرة الكويتية، مشيرا الى ان التغيير في المجلس المقبل سيكون كبيرا واتضحت ملامحه مبكرا، متوقعا ان تبلغ نسبة التغيير أكثر من 50٪.

وقال ان هناك أولويات كثيرة سيحملها على عاتقه حال وصوله الى مجلس الأمة، أبرزها عدم المساس بالمواطنين وتطوير التعليم والعلاج بالخارج والقضية الإسكانية والحزمة الاقتصادية فضلا عن الوحدة الوطنية التي تعتبر جبهة الشعب في مواجهة كل التحديات.

ورحب الخرينج بمشاركة من قاطعوا الانتخابات في وقت سابق، مشيرا الى ان هذه الفئة لها وجهة نظر وعلينا احترامها وفي الوقت نفسه نملك وجهة نظر عليهم احترامها ايضا، مشددا على ضرورة التمسك بالوحدة الوطنية تحت قيادة صاحب السمو الأمير، مؤكدا أهمية ان يضع الجميع مصلحة الكويت فوق كل اعتبار في ظل التحديات الكبيرة الراهنة.

وطالب الخرينج الناخبين بضرورة حسن الاختيار والنظر الى مصلحة الكويت، موضحا ان «الجميع يعرف مواقفي التي لن أحيد عنها وخاصة المصلحة العامة، لافتا الى اننا من الممكن ان نختلف في كل شيء لكن نتفق على حب الكويت والسمع والطاعة لصاحب السمو الأمير».

الدويسان: شطب دشتي من الترشح ضرب لكل القيم والمفاهيم الديموقراطية

استنكر النائب السابق ومرشح الدائرة الاولى فيصل الدويسان قرار شطب مرشح الدائرة الأولى د.عبدالحميد دشتي من الترشح في انتخابات مجلس الامة 2016.

واعتبر الدويسان، في تصريح له امس، ان القرار يعد ضربا لكل القيم والمفاهيم الديموقراطية في بلد القانون والمؤسسات الدستورية.

واضاف الدويسان قائلا: يبدو أن دشتي أوجع أعداء الديموقراطية بآرائه الجريئة ومواقفه الشجاعة ويبقى الأمل والملاذ الأخير هو قضاءنا النزيه بإنصافه وتمكينه من الترشح.

فيصل الدويسان

صفاء الهاشم: مجلس الأمة ليست مهمته الرقابة والتشريع فقط.. بل حماية تراث الكويت

قالت مرشحة الدائرة الثالثة صفاء الهاشم إن افتتاح مركز جابر الأحمد الثقافي يؤكد مقولة خالدة أنه «ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان»، لافتة إلى أن الفنون بأنواعها من مسرح وموسيقى وثقافة ورياضة هي عناصر مطلوبة لتنمية البشر قبل الحجر، ولذلك فإن الدور على مجلس الأمة لكي يدافع ويحمي هذه الحقوق، ويسمح بممارستها ويبرز هذه المواهب لدى شباب الكويت. وأضافت أن مهمة المجلس ليست الرقابة والتشريع فقط، بل حماية التراث وتطبيق صريح للمادة 141 من الدستور التي تنص على وجوب أن «تراعي الدولة العلوم والآداب والفنون وتشجع البحث العلمي»، مؤكدة أن المشاركة الفاعلة في الانتخابات القادمة هي صمام الأمان لكويت التسامح.

صفاء الهاشم

عسكر العنزي: لن نقبل المساس بجيب المواطن

قال مرشح الدائرة الرابعة عسكر العنزي انه يقف دوما إلى صف المواطن الكويتي في أي مطالب شعبية، فنحن منذ أن تشرفنا بتمثيل الشعب الكويتي في مجلس الأمة كان هذا نهجنا وطريقنا التصدي لأي مشروع حكومي يمس جيب المواطن. ولفت العنزي في تصريح صحافي إلى أنه وقف ضد قرار الحكومة زيادة أسعار البنزين لأنه يثقل كاهل المواطن ويؤدي إلى أرتفاع الأسعار وغلاء المعيشة، وكان من الموقعين على طلب جلسة طارئة مع زملائه في المجلس المنحل لمناقشة تداعيات القرار الحكومي برفع أسعار البنزين.

وأضاف ان قرار رفع البنزين كان قرارا خاطئا وأثقل كاهل المواطن والمقيم، وأنه لا يقبل المساس بدخل المواطن أو زيادة تثقل كاهله وسط غلاء المعيشة، ونسعى دائما إلى توفير الحياة الكريمة للمواطنين. ودعا العنزي الحكومة إلى العمل على محاربة الأسعار وتشديد الرقابة على أي زيادات والحد من المصروفات وهدر الميزانية، مشددا على ضرورة عدم تسديد إهدار الإنفاق الحكومي على حساب جيب المواطن، مطالبا الحكومة بالبحث عن بدائل تساهم في رفع معاناة المواطن الكويتي من ناحية تنويع مصادر الدخل.

عسكر العنزي

ندوة «لأنها مصيرية» في ديوان المرشح محمد سعد

يقيم مرشح الدائرة الرابعة محمد سعد المطيري ندوة بعنوان «لأنها مصيرية» مساء اليوم الأربعاء في ديوانه الكائن بمنطقة صباح الناصر ـ شارع أم المؤمنين عائشة بنت أبوبكر، ويشارك فيها كل من النائب السابق ومرشح الدائرة الثانية عبدالرحمن العنجري ومرشح الدائرة الخامسة عايض بوخوصة.

محمد المطيري

موسى: إقرار قانون ينظم تعيينات المناصب القيادية بات واجباً

قال مرشح الدائرة الانتخابية الرابعة النائب السابق ماجد موسى إنه قد أصبح واجبا على مجلس الأمة 2016 أن يتدخل ويقر قانونا ملزما للحكومة لتعيين القياديين في أجهزة الدولة، كالوكلاء المساعدين ووكلاء الدرجة الممتازة، بعد تخبطها الواضح في الاختيار والتجديد والمجيء بأسماء من خارج الأجهزة الحكومية لأي من الوزارات الأخرى، وتعمد إقصاء البعض.

ماجد موسى

وأشار موسى الى أن مجلس 2013 قد خطا خطوات في هذا القانون، الذي كان منظوراً أمام لجنة تنمية الموارد البشرية، إلا أنه لم يتمكن من إقراره، وأصبح استحقاقا الآن، ولاسيما أن هناك خللا واضحا في المعايير التي تتبعها الحكومة في تعييناتها.

وأشار موسى الى أنه من الخطأ أن يتم المجيء بأسماء من خارج الوزارة للتعيين كقياديين في أي من الأجهزة الحكومية، في ظل وجود الكثير من الكفاءات في الوزارة ذاتها، لافتا الى أن هذه القضية تستوجب بالفعل بأن يتدخل مجلس الأمة حيالها ويقرر قانونا بموجبه يتم وضع معايير محددة وضوابط تكفل العدالة بالنسبة للترشح للوظائف القيادية.

وبين موسى أن قضية الاختيار وتعيين القياديين أصبحت معضلة بالفعل بعد تكرار حالات تعيين مجلس الوزراء لقياديين ثم سحب مراسيمهم أو وقفها، ما يدل على أن هناك حاجة لوضع تشريع وقانون خاص بهذه المسألة.

وفي ختام تصريحه، قال موسى «إن هذا القانون سيعيد تقديمه في حال حصوله على ثقة الناخبين وسيتم الاستعجال في مناقشته وإقراره في دور الانعقاد الأول، حتى تكون لدينا مسطرة واحدة في التعيين للوظائف القيادية، مضيفا أن ما يحصل الآن غير صحيح وعليه يجب أن يكون هناك دور لمجلس الأمة».

خالد النيف: تعزيز المواطنة الحقة بعيداً عن التفرقة والعنصرية

أكد مرشح الدائرة الخامسة خالد النيف المطيري ضرورة المشاركة في الانتخابات البرلمانية المقبلة، نظرا لتفرد الحكومة في القرارات المجحفة التي أضرت المصلحة العامة للمواطن في ظل مجلس الأمة السابق الذي لم يفعّل دوره الرقابي والتشريعي.

وقال النيف إن حملته الانتخابية دشنت شعارا انتخابيا وهو «المواطنة.. انتماء»، وهو مفهوم عميق له دلالات، فالمواطنة حق وليست منّة من أحد، لذلك نسعى الى تكريسها وتعزيزها بعيدا عن التفرقة والعنصرية التي تفشت، فمن واجبات السلطة أن تعزز تلك المفاهيم ولا تهدمها، لذلك من الضروري أن يلتف الجميع على تعزيزها وفقا للعدالة والمساواة التي هي أساس الديموقراطية.

وعن رؤيته السياسية وخططه المقبلة، يقول النيف: لدينا خطط تشريعية ورقابية قادمة في حال وصولنا الى مجلس الأمة وهي خطط متعلقة بالمحافظة على حقوق المواطن الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما سيسعى الى تقديم تشريعات متعلقة في الحد من الفساد الذي تفشى في أغلب المرافق الحكومية وتشريعات متعلقة بحرية الأفراد.

ووجه النيف رسالة إلى الناخبين أكد فيها أن الجميع أمام مسؤولية كبيرة، ويجب ان يكون الاختيار وفقا للصالح العام، ونسأل الله التوفيق للجميع.

خالد المطيري

خلال افتتاح مقره الانتخابي أول من أمس في الرميثية

علي العلي: توفير فرص العمل للشباب

أكد مرشح الدائرة الأولى المحامي علي العلي أهمية وصول أفضل المرشحين إلى مجلس الأمة المقبل، باعتبار أن ذلك المجلس الأداة الإصلاحية الوحيدة الملزمة للدولة.

وقال علي العلي خلال افتتاح مقره الانتخابي أول من أمس في منطقة الرميثية إن عملية الإصلاح وتصحيح المسار يبدأ من الناخب واختياراته للمرشحين، مضيفا أن الاحتقان السياسي الذي شهدته الساحة المحلية في الآونة الأخيرة ونتج عنه عرقلة بعض المشاريع الإصلاحية والحيوية للدولة جاء بسبب ضعف الأداء النيابي.

ورأى أن الفصل التشريعي المقبل من أهم الفصول التشريعية التي مرت على الكويت، نظرا إلى حالتي «القصور والتقصير» في أداء السلطتين التشريعية والتنفيذية، مطالبا بضرورة إيجاد قوانين تضبط أداء وعمل الحكومة والمجلس.

وعن أداء المجلس السابق، أوضح أن المجلس لم يكشف عن قضايا ذات أهمية بالغة متعلقة بالذمة المالية وتعارض المصالح، مشددا على ضرورة انتهاج مبدأ الشفافية من الأعضاء المقبلين لمجلس الأمة والحكومة.

وعن التشريعات التي سيتبناها في حال نجاحه ووصوله الى البرلمان، قال العلي إن إقرار قانون الذمة المالية للحكومة والمجلس وقوانين حاسمة لحل قضية الإسكان واستغلال جميع المناطق الصحراوية، بالإضافة الى إقرار قوانين للمرأة في جميع الجهات الحكومية، مضيفا انه بإقرار قوانين للقضاء على البطالة والعمل على مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص وعدم تقديم أي منحة تزيد على 50 مليون دولار إلا بموافقة المجلس، تدوير نظام التعليم في جميع المراحل الدراسية والجوانب العلمية والثقافية.

واختتم تصريحه بضرورة توفير فرص العمل للشباب والسماح بالعمل بالقطاع الحكومي والخاص ووضع قوانين تمنع زيادة البنزين والسلع الاستهلاكية ومواجهة الفساد بكل أشكاله الإدارية والمالية والسياسية، بالإضافة الى العمل على بديل استراتيجي للدخل من الاستثمارات والابتعاد عن جيب المواطن.

علي محمد العلي